الباب الرابع :

المشاركة السياسية

obeikandl.com

obeikandl.com

المواطنة_ كمشاركة سياسية:

تتعدد مفاهيم المشاركة السياسية وصورها وعلاقة الأشكال المختلفة ببعضها البعض وفي هذا الجزء نعرض مفهوم المشاركة السياسية وصورها المختلفة.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

تعني المشاركة السياسية القيام بدور ما في العملية السياسية في بلد ما وبالتالي يدخل في إطار المشاركة السياسية كل ما يؤثر في توزيع علاقات القوة في المجتمع بين طبقاته المختلفة سواء كان التأثير في علاقات القوة ناتج عن القرارات أو السياسات الحكومية أو كل ما من شأنه تغيير موازين القوة في المجتمع.

ومما سبق يتضح أن المشاركة السياسية تبدأ من حق المواطن في أن يراقب القرارات السياسية التي يصدرها الحاكم بالتقويم والضبط وينتهي بحق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرارات السياسية.

صور المشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية صور متعددة تشمل:

١- المشاركة في النشاط الانتخابي والذي لا يقتصر على التصويت في الانتخابات وإنما يشمل كل الأعمال التى يقوم بها المواطنون للمساعدة على إنجاح مرشحين يؤيدونهم.

٢- الالتحاق بالتجمعات السياسية والمهنية والخدمية والأندية وكافة أشكال المنظمات الاختيارية والتطوعية.

وبالتالي فإن مؤشرات تحقيق المشاركة السياسية في مجتمع ما لا تقاس فقط بمدى إقبال المواطنين على التصويت والترشيح في مجالس منتخبه إنما أيضا بحجم

عضوية الجماهير في مؤسسات المشاركة المختلفة ومدى نفوذ هذه المؤسسات في المجتمع وحرية حركتها واستقلاليتها عن الدولة ومدى تحقق الديمقراطية داخلها.

وبالتالي تكون العلاقة بين عناصر المشاركة السياسية علاقة تبادلية حيث أنهم يتأثرون ببعضهم البعض ويؤثرون فيهم.

فالمشاركة السياسية كتصويت في الانتخابات تؤثر على اشتراك المواطنين في صياغة مستقبل مجتمعهم وتتأثر به في نفس الوقت

العلاقة بين الديمقراطية والمشاركة.

كذلك فإن العلاقة بين الديمقراطية والمشاركة هي علاقة وطيدة، فالديمقراطية التي لا توفر المشاركة السياسية هي ديمقراطية لا جوهر لها وأن أقامت أحزاب وأنشأت جمعيات تطوعية كأدلة على تواجد الديمقراطية.

المشاركة السياسية في مصر:

قضية المشاركة السياسية في مصر كظاهرة علمية وجدت تجاهلاً علمياً متعمداً كقضية علمية تخضع للبحث العلمي الذي يؤسس على مناهج علمية مقبولة بدون الوقوع في أخطاء البحث العلمي الشائعة والمعروفة ومازالت تقدم كرؤية علمية اجتماعية لظاهرة سياسية واجتماعية تحاول وضع إطار تفسيري عام للظاهرة.

وفي هذا الجزء من الكتاب نحاول وضع محاولة للفهم العلمي والموضوعي والواقعي قد تكون المحاولة صحيحة وقد تكون تحتاج إلى مزيد من الفهم والشرح والتوضيح أو إلى إعادة صياغة للعلاقة بين متغيراتها ولكن هذه المحاولة لا تصادر نتائج أي دراسة علمية لاحقة تبنى على فروض علمية أكثر دقة وتستخدم مناهج بحث علمي أكثر قبولاً بمعايير البحث العلمي للظواهر السياسية والاجتماعية.

وأن دراسة ظاهرة المشاركة السياسية في مصر تعتمد على الفهم والتحليل لأكبر قدر من الكتابات والآراء التي وجدت بصددها لتكوين التصور المطروح عنها دون الاعتماد على التسجيل والتوثيق الدقيق للمعلومات والبيانات التي يعتمد عليها البحث العلمي المقبول طبقاً لمعايير تقيمية وذلك نتيجة لافتقادنا للوثائق والدراسات المقبولة منهجيا وبحثياً وينحصر معظم تناولنا لها في الكتابات الفكرية والآراء التصورية مع إلمامنا بما يتضمنه من مخاطرة علمية تفرض نفسها على المرحلة الحالية من البحث في الظواهر السياسية في مصر.

لقد أتسمت الكتابات في المشاركة السياسية في مصر بانعدام الحيدة العلمية وكانت معظم الكتابات في هذه الظاهرة تهدف إلى تحقيق غاية أيدلوجية سواء بالتأييد لتلك الأيديولوجية أو لرفضها.

وما كان هذا الكتاب يقدم رؤية علمية تهدف إلى المعرفة الموضوعية وإلى الكشف الحقيقي لقضية المشاركة السياسية في مصر لذلك فهى محاولة موضوعية نسبية لمعرفة الحقيقة، وتحاول الاقتراب من الحقيقة العلمية دون أمل في الوصول إلى الحقيقة المطلقة في تفسير الظاهرة ومحاولة التنبؤ بها.

الدستور والمشاركة السياسية في مصر:

تميز تاريخ المصريين بالكفاح من أجل إصدار دستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية ويحد من سلطات الخديوي منذ قبيل الثورة المصرية (١٨٨١ ــ ١٨٨٢) وأثناءها، ولقد استطاع الكفاح المصري الوطني أن يحقق انتصارات محدودة تمثلت في إصدار "لوائح سياسية" أو دساتير كانت المقدمة لإصدار الدستور المتكامل الذي صدر عام ١٩٢٣.

وقد أنشئت في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ ــ ١٩١٤) هيئات تمثيلية لا سلطة لها ولا دور ذات طابع استشاري ومرت بمرحلتين:

- مرحلة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.
- مرحلة الجمعية التشريعية (١٩١٣ ــ ١٩١٤).

ولكن الهيئتين الأوليين لم يكن يتوافر لهما ما يلزم الحكومات بالأخذ بمشورتهما أو تنفيذ رغباتهما مما جعل سلطتيهما اسمية لا معنى لها.

كذلك كان اقتراح الجمعية التشريعية طبقاً لاقتراح المعتمد البريطاني وكانت الحكومة حرة تماماً في الأخذ برأيها. أي أنها كانت صورية ولكنها كانت مركز تدريب للقادة على أساليب المعارضة الوطنية.

وشهدت الجمعية بروز أسماء سعد زغلول وعدلي يكن وحسين رشدي وعبد الخالق ثروت فضلاً عن أعداد من المحامين ممن شكلوا الحركة السياسية المصرية.

وفي عام ١٩١٩ طالب المصريين بضرورة وضع دستور للبلاد بالتزامن مع مطلب الجلاء عن البلاد، وقد تضمن برنامج وزارة عدلي يكن (١٩٢١) على أنه سوف يوضع دستور لمصر بواسطة جمعية وطنية تأسيسية ولكن ذلك لم يتحقق.

وفي ٣ أبريل ١٩٢٢ الفت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب وذلك عندما تولت وزارة عبد الخالق ثروت السلطة وبعد حصول البلاد على استقلالها الذاتي المتحفظ بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وقد بدئت مصر تستعد لكي تكون دولة ملكية دستورية.

وتشكلت لجنة لوضع الدستور من ثلاثين فرد تمثل قوى الشعب المصري تمثيلاً غير صحيحاً تماماً.

ولقد ثار خلاف حول مبدأ أن الأمة مصدر السلطات كلها كما كان هنـــاك خلاف حول منح الملك حق مجلس النواب من غير قيد أو شرط.

ولقد منح الملك سلطات أوتوقراطية واطلق يده في العبث بالدستور مما أدي إلى توالي التغيرات الدستورية التي أدت إلى فساد الحياة النيابية في مصر.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ أتمت اللجنة عملها ولكن الدســـتور لـــم يصـــدر لاستقالة وزارة عبد الخالق ثروت بسبب تدخل الملك لتعديل الدســـتور بمـــا يتفـــق ورغباته وتألفت مكانها وزارة توفيق نسيم باشا.

وفي ١٩ أبريل ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم صدر الدســـتور بعد تعديل بعض نصوصه.

وصدر مع الدستور قانون الانتخاب وتمهدت البلد لإجـــراء أول انتخابـــات برلمانية في تاريخ مصر اشتركت فيها كل القوى السياسية.

ودارت أول انتخابات مصرية بحياد تام في وزارة يحيى باشا إبراهيم ممـــا ترتب عليه سقوط رئيس الوزراء ذاته في الانتخابات وفاز الوفد بأغلبية، واستدعى الملك سعد زغلول لتأليف الوزارة ولكن سعد زغلول قدماستقالته بعد ذلك.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر قرار قضى بحل البرلمان الذي لم يمر عليه عام كامل، كما أوقف العمل بالدستور وأصبح الملك يمارس حرية كاملة في اختيار الوزارات.

وفي مارس ١٩٢٥ أدار إسماعيل صدقي (وزير الداخلية في وزارة أحمـــد زيور باشاً المعركة الانتخابية لصـــالح الأحـــزاب المعارضـــة للوفـــد (الأحـــرار الدستوريين، والحزب الوطني، وحزب الاتحاد) والتي كانت تحكم بدعم ومســـاندة الحزب وفي هذه الانتخابات فاز رئيس الوفد بمنصب رئيس مجلس النـــواب ضـــد

مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت. مما أدى إلى استقالة زيور باشا ولكن الملك رفض الاستقالة فتقدم زيور باشا بطلب حل مجلس النواب ووافق الملك على طلب حل مجلس النواب، وبالتالي صدر مرسوم حل المجلس في نفس يوم افتتاحه.

وفي ٢٢ مايو ١٩٢٦ أجريت الانتخابات التي فاز فيها الأحزاب الوطنية وقدمت وزارة زيور باشا استقالتها في ٧ يونيو ١٩٢٦ وتألفت وزارة عدلي يكن الائتلافية (من الوفد والأحرار الدستوريين) غير أن الوزارة ما لبثت أن استقالت بسبب أزمة واجهتها من مجلس النواب في ١٨ أبريل ١٩٢٧.

وتولى عبد الخالق ثروت الوزارة خلفاً لعدلي ولم يسلم من متاعب البرلمان الوفدي الذي كثرت استجواباته للوزارة حول المخصصات الملكية وحول العلاقات المصرية البريطانية.

توفى زعيم حزب الوفد سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ واستقالت الوزارة وانتهى عهد الوزارات الائتلافية (١٩٢٦ ــ ١٩٢٨).

وفي ٢٥ يونيو ١٩٢٨ عهد الملك إلى محمد محمود باشاً بتأليف الوزارة وفي يوليو ١٩٢٨ أصدر محمد محمود بالاتفاق مع الملك أمراً ملكياً بحل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن تتولى الحكومة مباشرة السلطة التشريعية وكان ذلك أول انقلاب على الدستور.

وفي انتخابات ١٩٢٩ تولت الحكم وزارة وفدية برئاسة النحاس باشا وقضت الوزارة ستة أشهر في الحكم (يناير ــ يونيو ١٩٣٠) فضتها في صراع مستمر مع الملك ثم فشلت مفاوضاتها لحل القضية الوطنية فقدمت استقالتها حيث كلف الملك إسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة.

تولى صدقي باشا السلطة واشترط لتأليف الوزارة أن يعيد تنظيم الحياة النيابية.

فكر صدقي باشا في إصدار دستور جديد ليحل محل دستور ١٩٢٣ الذي رأى صدقي أنه السبب في قيام دكتاتورية برلمانية في مصر.

في ٢ أكتوبر عام ١٩٣٠ صدر الدستور الجديد بغير موافقة أعضاء البرلمان المعطل وقد أعد الدستور لجنة حكومية وليس هيئة شعبية وقد منح دستور ١٩٣٠ الملك لسلطات واسعة لم تكن في دستور ١٩٢٣ كما نص أنه غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات.

وأقر دستور ١٩٣٠ مبادئ تمكن من التغلب على عدم إقرار البرلمان للميزانية، وحرم البرلمان من حق اقتراح القوانين المالية وهوجم الدستور الجديد من كل القطاعات الوطنية بما فيها الوفد والأحرار الدستوريين الذين قاطعوا الانتخابات التي ستجرى على أساس الدستور الجديد. وبرغم ذلك جرت الانتخابات في جو من التزييف والضغط بطريقة لم تعرف لها الحياة النيابية مثيلاً لها من قبل.

اجتمع البرلمان الجديد في يونيو عام ١٩٣١، ولم تهدأ المقاومة الشعبية حتى سقط نظام صدقي باشا، رغم أعادته لتشكيل وزارته ومحاولاته رأب الصدع الذي أجهز عليها.

وفي سبتمبر ١٩٣٣ تولى عبد الفتاح باشا يحي الحكم ثم تلت وزارته وزارة توفيق نسيم في نوفمبر من العام التالي.

تألفت الجبهة الوطنية من الأحزاب الرئيسية (الوفد والأحرار والوطني) ومارست المقاومة الشعبية لمواجهة الوزارة وكان أول مطلب لها هو إعادة دستور (١٩٢٣) وإبطال العمل بدستور (١٩٣٠) وأمام الضغط الشعبي الهائل لم يجد الملك بدا من الاستجابة.

في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أصدر الأمر الملكي بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة وبدأ العهد الثاني لدستور ١٩٢٣ الذي تواكب أمر إعادته مع بدء المفاوضات المصرية ــ البريطانية والتي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها القومي.

تاريخ المشاركة السياسية في مصر:

عبر تاريخ البشرية تمر الحياة بدورات تختلف عن الدورات السابقة وفي كل دورة تظهر طبقة تعاني من المشكلات وتحاول تغيير المشكلات عن طريق المشاركة السياسية في الحكم وفي الأحزاب السياسية التي ظهرت خلال فترة معينة من مراحل تطور الجنس البشري، وتعمل الطبقة التي تعاني من المشكلات أو من التطلعات البشرية أن تعمل على تغيير المجتمع لكي يتغير دورها ووضعها القانوني في المجتمع.

ويؤكد لنا الفكر الاقتصادي للعالم أن المرحلة الإقطاعية التي بدأت بسقوط الجزء الغرب من الإمبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ في أيدي القبائل الهمجية البربرية والتي قامت بزعامة طبقة الإقطاع من كبار الملاك. لقد استطاعت طبقة الإقطاع أو كبار الملاك التى وزعت عليها الأراضي التي استولت عليها القبائل التي احتلت الممتلكات الرومانية على قواد وفرسان الجيوش الذين أصبحوا ممثلين لطبقة كبار الملاك وانقسم المجتمع القبلي إلى طبقة كبار الملاك الذين يملكون الأرض وطبقة "الأعيان" الذين يملكون ويعتمدون على الطبقة الأولى في الحصول على أرزاقهم.

أما بالنسبة للشعوب الأخرى التي أقامت النظام الإقطاعي فقد أقامت تنظيماً اقتصادياً مماثلاً للتنظيم الأوروبي والبعض الآخر من الدول اكتسبه عن طريق الاتصال بالدولة الرومانية القديمة.

وكانت أهم العوامل التي ساعدت على وجود النظام الإقطاعي هو الغزو الأجنبي أو الهيمنة الأجنبية التي فتت الملكية عن طريق المنح من تفكك الملكية نشأ نظام الضيعة التي يملكها السيد وهو نظام تفاوت في حجم الملكية أو في كيفية تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراده، فأحياناً يشمل إمبراطورية بأكملها وأحياناً لا يضم سوى بعض ضياع.

وأهم ما يميز النظام الإقطاعي هو الانقسام الجامد إلى طبقات اجتماعية متفاوتة لها حقوق وامتيازات مختلفة محدودة بدقة فائقة وبالتالي استطاع كبار الملاك أن يغيروا المجتمع للحصول على الامتيازات الخاصة بالطبقة.

كذلك قامت الحضارة الصناعية على اكتاف الطبقات البرجوازية وهي الطبقات التي انتمت إلى المدينة وتراكم لديها رأس المال من خلال التجارة فيما ينتجه الإقطاعيون.

ومن خلال التجارة وتراكم رأس المال لدى هذه الطبقة تزايد طموحها وكان عليها القضاء على الطبقة الإقطاعية لكي تصل إلى الاستحواذ على القوة السياسية ولكي تصل إلى الحكم ومن هنا نشأت الطبقة البرجوازية التي ارتبط بالصناعة والتجارة وحققت لنفسها وجوداً عالمياً.

أن القضاء على طبقة الإقطاع بدأ بسيطرة التجار على مجالات النشاط التجاري والصناعي كما بدأ التجار في السيطرة على عمليات تمويل النشاط الصناعي والتجاري مخصصين جميع مواردهم لنشاط التمويل، وباتساع التجارة وزيادة ثروة التجار والصيارفة، تحول الصيارفة والتجارة إلى كبار ملاك بدأت المدن تدريجياً السيطرة على الأوضاع السياسية من الأقاليم الأخرى.

ولتعزيز السيطرة السياسية، استخدام التجار والصيارفة نقودهم في شراء أصوات الناخبين، لإدارة مجالس المدن وفي أنشاء الجيوش لقد تميزت بداية

العصور الوسطى باتجاه الثروة إلى حائزي القوة السياسية ولكن التحول والتغيير جعل القوة السياسية تتجه نحو حائزة الثروة.

وفي مصر المعاصرة تعد الطبقة الوسطى من أكثر الطبقات التي تواجه مشكلات حادة تمارس تأثيراً واضحاً على سلوكها وتوجهاتها.

ومن خلال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استطاعت الطبقة الوسطى تحقيق طموحها وأحلامها والتحول إلى فئة مهمة في امتلاك السلطة والحكم واستطاعت فئات محدودة تميزت بالتعليم والتفوق المهني والوظيفي أن تشكل العناصر الرئيسي لحكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما بعدها.

ونشأت الطبقة البرجوازية في مصر من الموظفين والمهنيين والتجار التي أقامت الحضارة الصناعية الحديثة ولكن بعد أن وصلت بعض شرائح الطبقة الوسطى إلى الحكم.

وبعد ذلك أصبح هنا انفصال بين الشرائح الحاكمة وأصبحت الطبقة الوسطى محكومة.

وشهد الفترة من ١٩٥٢ حتى هزيمة ١٩٦٧ تمتع الطبقة الوسطى بالعديد من المكتسبات التي وفرتها لهم الثورة ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت الدولة تمر بمرحلة سياسية واقتصادية أقل ازدهار وتميزاً عن الفترة السابقة فانخفضت قدرتها على جذب أبناء الطبقة الوسطى بالشكل الذي كانت عليه منذ قيام الثورة كذلك سمحت البلاد بالهجرة والعمل في الدول العربية وكان ذلك دليلاً على عدم قدرة الدولة على توفير ظروف الحياة الملائمة التي توفرها لهم البلاد العربية الأخرى.

وفي عهد السادات بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣، أصبحت المشكلة الاقتصادية واضحة وذلك بعد توجيه كل الجهود إلى تحقيق انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وفقدت الدولة قدرتها على تحقيق الحياة الاقتصادية الملائمة للطبقة الوسطى وغيرها من

الفئات مما دفع إلى تبنى اتجاه الانفتاح الاقتصادي بافتراض أن آثار الانفتاح الاقتصادي ستؤدي إلى تحسين أوضاع الطبقة الوسطى ولكن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تراكم الثروة لدى طبقة التجار والطبقة البرجوازية، كما أدى إلى انسحاب الثروات من الطبقة الوسطى إلى الطبقة البرجوازية.

وأصبح واضحاً أن الطبقة البرجوازية الحاكمة لم تعد قادرة على السيطرة على الطبقة الوسطى لعدم قدرتها على تقديم فرص جيدة للحياة لهم وبالتالي لا تستطيع استقطابهم والفوز بتاييدهم لها وكان ذلك لأسباب متعددة منها:

- أصبحت الطبقة الوسطى تمثل فئة شديدة التضخم حيث تزايدت أعداد المتعلمين وارتفعت المستويات الثقافية فتزايد عدد المؤهلين للقيام بدور كبير في المجتمع ولكن هذه الأعداد لا توفر له الفرص للقيام بدورها في المجتمع وبالتالي تعاني من عدم وجود فرص للعمل أو للحياة مما أفقد الطبقة البرجوازية الحاكمة سيطرتها عليها.
- انتشار التعليم مع التضخم في الطبقة الوسطى أدى إلى محدودية فرص العمل والحياة المتاحة وفرص التقدم والرقي.
- أدت الاتجاهات التحديثية في التعليم إلى تزايد أعداد المؤسسات التعليمية وتزايد أعداد الطلاب وتزايد أعداد السنوات الدراسية مما أخرجها عن نطاق احتياجات المجتمع حيث تتزايد أعداد الطلاب دون تزايد فرص العمل المتاحة لهم، وفي ظل المناخ السابق ينعزل الشباب عن المجتمع لأنه لا يشارك المجتمع في مكتسباته ولا يعيش حياة المجتمع بكل أبعادها حيث يعيش مرحلة منفصلة عن العمل والإنتاج. ويدرك الشباب واقع انعزالهم عن الحياة وعدم توافر فرص عمل لهم

في المستقبل مما يعني انعزالهم عن الحياة العملية وانعزالهم عن الحياة السياسية وتأكيد عدم رغبتهم في المشاركة السياسية.

وبعيداً عن الشباب يؤدي عدم قدرة الدولة على تحقيق الحياة الملائمة للطبقة الوسطى في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية إلى عزوف الطبقة الوسطى عن الاهتمام بالانتخابات وأيضاً عدم مساندتها للأحزاب السياسية خاصة الحزب الحاكم فأهل المدن الكبرى التي تعاني من الكثير من مشكلات الحياة الملائمة فقدوا الصلة التي تربطهم وتجذبهم للطبقات الحاكمة، فبالرغم من الخدمات الحكومية المتعددة التي تكلف المليارات والتي تخص بها مدينة القاهرة إلا أن أهل القاهرة يعيشون حالة من عدم الإشباع الدائم حيث يعاني البعض من المشكلات المتفاقمة (مشكلة العشوائيات ومشكلة الصرف الصحي ومشكلات المياه النظيفة) كما أنهم يرون أمامهم نماذج الحياة المترفة والبذخ اللامحدودة مما يجعلهم غير راغبين في المشاركة في الحياة السياسية التي تنتج الأوضاع السابقة.

ويكون النمط السلوكي السياسي والاقتصادي لأهل القاهرة هو العمل بكل الوسائل للكفاح من أجل ذاتهم فقط وليس من أجل الحكومة، وبالتالي تشل القدرة على المشاركة السياسية.

تنظيم المشاركة السياسية في مصر:

ينظم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ نظام الأحزاب السياسية ويشتمل على الآتي:

المادة الأولى: "للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتخاب لأي حزب سياسي، وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون".

المادة الثانية: "يقصد بالحزب السياسي كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم علىٰ مبادئ وأهداف مشتركة".

الإطار التشريعي الحاكم للمشاركة السياسية في مصر

أولاً: قوانين الأحزاب

صدر قانون الأحزاب في يوليو عام ١٩٧٧ بعدد من القيود على تكوين الأحزاب حيث حدد أسس النشاط الحزبي وهى:

١- الوحدة الوطنية.

٢- تحالف قوى الشعب العامل.

٣- السلام الاجتماعي.

٤- الاشتراكية الديمقراطية.

وحدد القانون شروط تأسيس الأحزاب السياسية وهى:

١. عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. الحفاظ على الوحدة الوطنية وبالسلام الاجتماعي.

٣. ضرورة تميز برنامج الحزب عن الأحزاب القائمة.

٤. عدم القيام على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي.

٥. أن لا يكون الحزب قد تم حله طبقاً لمرسوم حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣.

٦. أن لا تتعارض مبادئ الحزب مع مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١.

شروط تكوين الأحزاب:

١- أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضواً على الأقل من أعضاء المجلس ، ولم يجتاز قيود تكوين الأحزاب إلا ثلاثة أحزاب هي:

- حزب الوفد (وجمد نشاطه بعد ثلاثة شهور).
- حزب العمل الاشتراكي.
- الحزب الوطني الديمقراطي وانتقل إليه كل نواب حزب مصر العربي الاشتراكي كحزب (رئيس الجمهورية) باعتباره حزب السلطة التنفيذية.

قانون مجلس الشعب رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩: ويقضي بأن تلتزم الأحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب في الدعاية الانتخابية بالمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٠ وهو ما يعني عدم أحقية المرشحين في التعرض لاتفاقية كامب ديفيد بأى وجه من أوجه النقد.

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن انتخابات مجلس الشعب، استند القانون على الأسس الآتية:

١- حظر القانون الترشيحات الفردية وكذا القوائم غير الحزبية، وهذا المبدأ يمنع القوى السياسية غير الشرعية التي كانت ترشيح للانتخابات بمقاعد فردية.

٢- حظر القانون نزول أكثر من حزب على قائمة واحدة، وبالتالي منع إمكانية التحالف بين الأحزاب.

٣- تحريم دخول البرلمان على الحزب الذي لا يحصل على ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين ــ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تمركز النفوذ السياسي داخل البرلمان.

القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦:

قدمت الحكومة هذا القانون بعد أصبح واضحاً عدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٨، وقد ألغى هذا القانون مقعد المرأة وسمح للمستقلين بالترشيح حيث خصهم بمقعد في كل دائرة من دوائره الثماني والأربعين واشترط لفوز المرشح حصوله على ٢٠٪ من الأصوات الصحيحة التي أدلى بها على مستوى الدائرة وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على هذه النسبة يعادل الانتخاب في الدائرة بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات.

المشاركة السياسية فى العملية البرلمانية:

سنعرض في هذا الجزء التعددية السياسية في مصر من حيث الإطار السياسي الذي جرت في ظله والقوانين التي حكمت العملية السياسية.

أثر التحول الذي حدث بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على مسار العملية الديمقراطية وعلاقة المجتمع بالدولة حيث تم تصفية المعارضة السياسية لسلطة العسكريين وتم تصفية الحياة الحزبية وحلت صفة الحزب الواحد المهيمن والمتصل بالسلطة التنفيذية محل التعددية الحزبية التي كانت سائدة قبل ١٩٥٢ وأضعفت سلطة البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية وكانت عضوية الحزب الحاكم (الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي) ضرورة أساسية لمباشرة العمل السياسي أو الترشيح للبرلمان أو المنظمات الشعبية.

وقد كانت قيادة ثورة يوليو تتخذ أخطر القرارات بالنسبة لمستقبل البلد سواء كانت معارك ثورية داخلية أو مواجهة العدو الخارجي نيابة عن الشعب وباسم الشعب دون مشاركة حقيقية للجماهير في اتخاذ تلك القرارات وكانت العلاقة بين النظام والجماهير تتسم بالسلطة الأبوية أو العلاقة الأبوية بين النظام والشعب.

وبعد هزيمة ٦٧ تشككت الجماهير في هذه العلاقة الأبوية بل خرجت عنها وظهرت أشكال من المشاركة السياسية لم تكن معروفة في بداية الثورة من لجان طلابية واضطرابات عمالية في عام ١٩٧٨، ١٩٧٢، ١٩٧٣، وظهرت الحاجة إلى ضرورة التعديدية السياسية داخل التنظيم الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي العربي فكان ظهور المنابر التي خضعت انتخابات ١٩٧٦ وتحولت المنابر إلى أحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ وتم السماح للمستقلين (بعيداً عن الاتحاد الاشتراكي العربي) بالمشاركة في البرلمان.

انتخابات ١٩٧٦:

كانت هذه الانتخابات أول انتخابات تتم وفقاً للتعددية المقيدة بعد ثورة ١٩٥٢. نسبة المشاركة في التصويت كانت (حوالي ٤٠٪) واتسمت بالسخونة والحدة، ولم يفز في الجولة الأولى إلا ١٢٥ مرشحاً مما أسفر عن إعادة الانتخاب في غالبية الدوائر لانتخاب ٢٢٥ نائباً ([١٠]).

اتسمت الانتخابات بالتعددية المقيدة، وتعتبر هذه تعددية مقيدة لأنه تقدم ٤٠ طلب بهاسيس منابر لم يوافق إلا على ثلاثة منابر فقط هي (اليمين والوسط واليسار) لذلك تقدم للانتخابات مستقلون وتمكنت قوى سياسة محرومة من تشكيل أحزاب من النزول للمعركة الانتخابية منهم وفديون وناصريون وحتى شيوعيون).

وكان توزيع المشاركين في الانتخابات كالآتي:

منبر الوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي)	٤٧٦ مرشح
منبر اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين)	٢١١ مرشح
منبر اليسار (تنظيم التجمع)	٦٥ مرشح

---

[١٠]) أبو سيف يوسف وآخرون، انتخابات ١٩٧٦ في مصر، الطليعة، ١٩٧٦.

إجمالي المرشحين ١٦٦٠ مرشح

وقد تكون فريق المرشحين المستقلين من أربعة أقسام:

القسم الأول: أعضاء منبر الوسط الذين رفض التنظيم ترشيحهم.

القسم الثاني: الماركسيون الذين رفضوا الانضمام إلى تنظيم اليسار.

القسم الثالث: اتجاهات دينية وخاصة الأخوان المسلمين.

القسم الرابع: الوفديون القدامى.

ولقد كانت عقلية التنظيم الواحد مسيطرة على ممارسات منبر مصر العربي الاشتراكي حيث استمرت الاستعانة بالأجهزة التنفيذية للدولة التي قدمت الكثير من الوعود الانتخابية كذلك استمرت الهيمنة على أجهزة الإعلام.

انتخابات ١٩٧٩:

تمت هذه الانتخابات في مناخ سياسي متوتر بعد زيارة السادات للقدس وبعد مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وبعد حل البرلمان عام ١٩٧٦ لعدم احتمال الحكومة لوجود معارضة قوية بمجلس الشعب.

كما تمت تلك الانتخابات في ظل قانون الأحزاب في يوليو ١٩٧٧ وفي ظل قانون مجلس الشعب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته في مايو ١٩٧٩ والمبادئ التي وافق عليها الشعب في استفتاء ١٩٧٩/٤/٢٠.

أبرزت الانتخابات اكتساح الحزب الوطني لمقاعدهم على الشعب وحصوله على أكثر من ٩٠٪، بينما تمكن حزب العمل الاشتراكي ــ بالتنسيق مع الحكومة

ـ من الفوز بعدد ٣٠ مقعداً، أما المستقلون فقد نجح منهم ٥٣ مستقل وتحول منهم ٤٣ مستقل إلى الحزب الوطني ([١٠]).

انتخابات ١٩٨٤:

شهدت الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ درجة عالية من التوتر السياسي بين النظام الحكام وبين كل القوى المعارضة (القوى السياسية الوفدية واليسارية والإسلامية والمسيحية). وتميزت الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ بالاعتدال وسمح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل وتحسنت علاقة النظام الحاكم بالمعارضة كما اتخذت إجراءات ديمقراطية ملموسة مثل (الإفراج عن قوى المعارضة ـ عودة الجرائد الحزبية ـ عودة الوفد) كما تم تضيق نظام تطبيع العلاقة مع إسرائيل.

وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن انتخابات مجلس الشعب.

ولقد منع القانون القوى السياسية التي كانت تجد في المقاعد الفردية منفذاً لها كما حظر التحالف بين أحزاب المعارضة كما حرم الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان.

كما أدت القواعد الخاصة بطريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد إلى إيجاد نوع من عدم التناسب بين عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وعدد المقاعد التي خصصت له.

حصل الحزب الوطني على ٧٢,٩٪، من نسبة الأصوات وإلى نسبة مقاعد ٨٧,٣٪ بينما حصل الوفد على ١٥,١٪ من نسبة الأصوات ومقاعد ١٢,٧٪.

---

[١٠]) على الدين هلال وآخرون ـ التطور الديمقراطي في مصر ـ قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦.

انتخابات ١٩٨٧:

تم عرض تطبيق القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على القضاء ودفع أمامه بعدم دستورية بعض نصوصه.

واستند الدفع بعدم الدستورية إلى حذر عدم المنتمين إلى الأحزاب من الترشيح للمجلس، وهذا يعد انتهاك لحقوق المواطنين بالترشيح للمجالس النيابية وكذلك لاستئثار المجلس بعدد من المقاعد وهذا إخلال بمبدأ المساواة أمام القانون.

وقد قدمت الحكومة القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل إحكام القانون رقم ١١٤ لكي تجري انتخابات ١٩٨٧ في ضوء القانون ١٩٨٦.

وقد ترتب على السماح للمستقلين بمقعد في كل دائرة انتخابية من الدوائر الثماني وأربعين أن تقدم حوالي (١٩٣٧) مستقل للتنافس على ٤٨ مقعد.

وفي هذه الانتخابات فاز الحزب الوطني بأربعة وأربعين مقعد من ٤٨ مقعد للمستقلين. وبالرغم من هذه الارتفاعات الضئيلة جداً إلا أن النسبة منخفضة حيث لم تتجاوز نصف المقيدين في الجداول الإنتخابية ومؤشرات نسبة التصويت كالآتي:

الانتخابات	نسبة التصويت / أسماء المسجلين
انتخابات ١٩٢٤	٩٦٪
انتخابات ١٩٤٥	٥٤٪
انتخابات ١٩٥٠	٦٠٪
انتخابات ١٩٧٦	٤٠٪

انتخابات ١٩٧٩	٤٠٪
انتخابات ١٩٨٤	٤٣,٤١٪
انتخابات ١٩٨٧	٥٠,٤٢٪

ومن الجدول السابق يتضح أن نسبة المشاركة عام ١٩٨٧ تمثل أعلى نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٤٥، ١٩٥٠ مثل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

كذلك يعيب هذه الانتخابات أن هناك فارق كبير بين عدد المقيدين في الجداول الانتخابية وعدد المواطنين في سن الانتخاب حيث بلغت النسبة في عام ١٩٧٤، ٤٣,٨٤٪ ثم ارتفعت إلى ٤٧,١٪ وواصلت ارتفاعها حتى وصلت إلى ٥٤,٦٪ في انتخابات ١٩٨٣ ([١١]).

وتشير الأرقام السابقة إلى ضعف المشاركة السياسية ــ التصويت ــ حيث أن نسبة المشاركة الحقيقية في التصويت تنخفض إلى الربع تقريباً إذا أخذ في الحسبان عدم تسجيل حوالي نصف من لهم حق الانتخاب في الجداول الانتخابية.

أما بالنسبة لدلائل المشاركة السياسية، فقد كان عدم ارتفاع المشاركة في الانتخابات بدرجة هامة (٥٠,٤ ٪) في حين يتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة بمعدل أكبر وهو ما يبرره اشتراك قوى سياسية متنوعة من شيوعيين وناصريين وأخوان مسلمين بالإضافة إلى الأحزاب الشرعية وهذا يشير إلى ان قدرة هذه القوى على تقديم نفسها للجماهير وشرح برامجها لا يكفي لها العمل السياسي الموسمي حيث لا تعمل أكثر من ثلاثة أسابيع.

---

[١١]) نفس المرجع

المشاركة السياسية ــ التعددية السياسية:

مما سبق يمكن إظهار النقاط التالية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية:

١- التعددية السياسية الحزبية عام ١٩٧٦ كانت تعددية مقيدة، كما كان العمل الحزبي مقيداً، كما اتسمت بسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية كما منعت تيارات سياسية من التواجد على الساحة السياسية.

٢- بالرغم من التعددية إلا أن ثقافة الحزب الواحد المهيمن مازالت سائدة لدى النخب السياسية الحاكمة ــ وذلك خلال إصدار قوانين تتعرض للطعن في عدم دستوريتها.

٣- أن المستقلين يشكلون عنصراً رئيسياً في بنية الانتخابات وفي الحياة السياسية.

المشاركة السياسية ــ التصويت:

أولاً: نسبة التصويت:

بلغت نسبة المشاركة في التصويت حوالي ٤٠٪ في انتخابات ١٩٧٦، ١٩٧٩، ثم ارتفعت إلى ٤٣,٤١٪ في انتخابات ١٩٨٤ وارتفعت إلى ٥٠,٤٢٪ في انتخابات ١٩٨٧.

المشاركة السياسية بين المدن والريف:

تتسم المشاركة السياسية في مصر بوجود ظاهرة نادراً ما نجدها في المجتمعات المتقدمة وهى ارتفاع نسبة المشاركة في الريف عن المدن الكبرى، وتوضح البيانات التالية ذلك:

بيانات متوسط الأصوات في انتخابات ١٩٥٠

متوسط الأصوات المشاركة في الدائرة الوحدة لدوائر القاهرة ١٠٥٠ صوت.

متوسط الأصوات المشاركة في الدائرة الوحدة لدوائر الريف ٦١٢٧ صوت.

كما أن النسبة تنخفض طبقاً لدرجة التحضر فتقل النسبة في القاهرة عنها في المحافظات الأقل تحضر

نسبة التصويت في شرق القاهرة	١٤,٨٪
نسبة التصويت في قسم السيدة زينب	١٩,٨٪
نسبة التصويت في بورسعيد	٢٢٪

والارتفاع النسبي للمشاركة السياسية لأهالي الحضر عن الريف يخضع لتفسيرات متعددة منها:

١- قدرة العلاقات القبلية والعائلية في الريف على حشد عدد من المواطنين للتصويت بالجملة لصالح العصبية العائلية أو القبلية وهذا يؤكد الارتفاع الكبير في نسبة التصويت في محافظة الحدود ذات التراث القبلي بالرغم من فشل أغلب قوى المعارضة من الامتداد بعملها السياسي إلى هناك.

٢- رغبة العائلات الكبيرة والمستقرة في الأرياف في المحافظة على مركز العائلة أو القبيلة السياسي واستمرار إحرازها للقوة وذلك بإعطاء أصواتها بصورة جماعية إلى المرشح الذي يحافظ على مركز العائلة ونفوذها.

٣- أن العائلة تقدم أصواتها بصورة جماعية لمن يقدم أكبر قدر من المكتسبات للعائلة بغض النظر عن برنامجه الانتخابي.

٤- أن هناك احتمال بأن ذلك الارتفاع في الأصوات في بعض المناطق الريفية غير حقيقي بسبب أن قدرة السلطة على التدخل في العملية الانتخابية ورفع نسبة المشاركة في التصويت ــ بمعرفتها ــ حيث يكون ذلك صعباً في المدن لتوافر أجهزة تراقب العملية الانتخابية فيها.

أسباب انخفاض المشاركة السياسية:

(أ) ترتبط مشاركة المواطن في العملية الانتخابية بإدراكه لمدى تأثير صوته في نتائج الانتخابات ولكن ما ترسخ لدى الإدراك المصري في ظل الخبرة المتراكمة عن سيادة التنظيمي السياسي الواحد حتى عام ١٩٧٦ ثم في ظل التعددية السياسية المقيدة منذ ١٩٧٦ فقد ترسخ اعتقاد أن نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً.

وأن ذلك الإدراك يؤدي إلى المشاركة انخفاض المشاركة السياسية لمعرفتهم أن التوازن السياسي محسوم لصالح حزب السلطة التنفيذية وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات طبقاً للجدول الآتي:

عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الحاكم في البرلمان

اسم التنظيم أو الحزب	تاريخ الانتخابات	النسبة
تنظيم مصر العربي الاشتراكي	١٩٧٦	٨٢٪
الحزب الوطني	١٩٧٩	٧٨,٤٪
الحزب الوطني	١٩٨٤	٨٧٪
الحزب الوطني	١٩٨٧	٧٧٪

تقييم المشاركة السياسية في مصر:

بعد سقوط النظام الملكي في مصر كان اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء على مرشح وحيد لرئاسة الدولة يرشحه ثلثا أعضاء البرلمان.

وهذا يستلزم أن تكون أغلبية الثلثين مضمونة داخل البرلمان وكان هذا مضمون حين كانت عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً للترشيح للبرلمان ثم توافر أيضاً بعد تعدد الأحزاب التي كان حزب الأغلبية يمثل أكثر من الثلثين في البرلمان وذلك لضمان ترشيح رئيس الجمهورية.

وتعتبر الانتخابات مؤشراً على المشاركة السياسية المطلوبة للمواطنة الصحيحة.

المشاركة السياسية في مصر تتحدد بثلاث محددات:

١- من الصعب الحديث بأرقام قاطعة عن المشاركة السياسية الفعلية

٢- أن المؤشرات الكمية للمشاركة الشعبية في الانتخابات قد عرف الهبوط منذ انتخابات ١٩٢٤ وتدور نسبة المشاركة فيها حول النصف

أن الانخفاض المستمر في المشاركة الانتخابية يؤكد حالة الاغتراب السياسي في علاقة المجتمع بالنظام السياسي، كما أن عدم رغبة المواطنين في تسجيل أنفسهم في كشوف الناخبين يؤكد انعدام الرغبة في المشاركة السياسية.

ويقابل انخفاض نسبة المشاركة السياسية من جانب الشعب وعدم الحماس لتسجيل كل الهيئة الانتخابية وانخفاض فعالية برامج دفع الناس للمشاركة السياسية.

المؤشرات الوصفية (الكيفية) للمشاركة السياسية:

أن أهم مؤشر كيفي لتقييم المشاركة السياسية في مصر هي معايير اختيار المواطنين لنوابهم في البرلمان. ويلاحظ أن المعيار الأساسي في الانتخابات قبل ١٩٥٢ كان معياراً سياسياً ووطنياً بينما هناك تدهور في معايير انتخاب النواب حيث ساد معيار الخدمات الشخصية التي تجعل من الانتخابات البرلمانية مناسبة لرد المجاملات وليست مناسبة للاختيارات السياسية، وبالتالي تصبح الانتخابات عملية تبادل للمنافع والمكتسبات وليست عملية سياسية.

وهذا التفسير تقرره كل القوى السياسية التي هي متأكدة أن طريقها للبرلمان يمر عبر بوابة الخدمات الشخصية والاجتماعية وليس عبر بوابة البرنامج السياسي أو القدرات السياسية والفكرية لمرشحيها.

وتعرف القوى السياسية أن طريقها للبرلمان ليس هو برنامجها السياسي أو قدرتها السياسية إنما هو قدرتها المالية والاتصالية في مجال أداء الخدمات الشخصية بجانب ما يكون لمرشحيها من عصبيات وانتماء عائلي أو قبلي وهو أهم من القوة السياسية.

وربما يكون ما سبق هو أحد أهم أسباب عدم إقبال المثقفين بالذات على الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، فالناخبون قد يفضلون شخصية بسيطة أو حتى جاهلة تؤدي لهم خدمات شخصية واجتماعية عن مرشح آخر ذو قدرات سياسية وفكرية عالية ولكن أقل قدرة في القيام بالخدمات الشخصية ومن ناحية أخرى فأنه ليس هناك ما يشجع المثقفين على التصويت في انتخابات لا يؤثرون على نتائجها لأن المعايير السائدة بين أغلبية المواطنين لا تتوافق أبداً مع معايير المثقفين الأقل عدداً مما يسبب في النهاية ضعف المشاركة السياسية للمثقفين.

زيادة نسبة المشاركة السياسية:

تتمثل الكفاءة السياسية المطلوبة للتقدم الوطني في مقدار المشاركة السياسية للمواطنين في العملية السياسية وجودة اختياراتهم في العملية الانتخابية.

إن علاج ضعف المشاركة السياسية يأتي من خلال استقرار القواعد الديمقراطية للنظام السياسي وهذا يعني الآتي:

- وجود قانون انتخاب ملائم والتخلص من القوانين التي تعوق حريات المواطنين ومشاركتهم في العملية السياسية.
- القضاء على التدخلات في العملية الانتخابية بتجريمها بحيث يكون هناك كشف حقيقي عن الإرادة الشعبية.
- القبول بنتائج سوء الاختيار الشعبي باعتباره أحد نتائج التدريب الديمقراطي للأفراد عبر الزمن.

المشاركة السياسية في مصر:

منذ ثورة ١٩٥٢ شهدت مصر الانتقال من العصر السلطوي إلى العصر الديمقراطي الليبرالي، وتم ذلك عند إلغاء الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي)، وعند فتح الباب أمام التعددية الحزبية ويرى المفكرون أن هذا التحول تم في إطار الفلسفة السلطوية القديمة التي تجعل انتخاب رئيس الجمهورية مسألة شكلية لا تعبر عن التعددية السياسية في البلاد وتحول دون تداول السلطة بين الأحزاب السياسية، وذلك عن طريق آلية سياسية تتمثل في سلطة مجلس الشعب في تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية وعلى تصويت لا يمكنه التعبير عن التنوع السياسي للبلاد.

وقد كان قرار رئيس الجهورية:

بتعديل الدستور المصري ليتاح لمرشحين متعددين أن ينافسوا على منصب رئيس الجمهورية يمثل إصلاح سياسي للمشاركة السياسية في مصر.

والتعديل الدستوري الذي طالب به رئيس الجمهورية إعمالاً للدستور المصري تضمن سبعة بنود رئيسية هي: ١- انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب. -2 توافر الضمانات التي تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة. ٣- كفاية الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة. ٤ - اتاحة الفرصة للأحزاب السياسية في أن ترشح أحد قاداتها وفقاً للضوابط التي يراها أعضاء المجلس. ٥ - تشكيل لجنة عليا يتوافر لها الاستقلال الكامل والحيدة وتعطي كل الصلاحيات وتقوم بالإشراف على العملية الانتخابية. ٦ - إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد. ٧ - وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع.

ومزاجعة هذه البنوك يؤكد أن مصر تشهد لأول مرة في تاريخها منذ ثورة ١٩٥٢ الانتقال من العصر السلطوي إلى العصر الديمقراطي الليبرالي[١٥].

ب- ثبات النخب السياسية في المجلس فقد أوضحت أحدى الدراسات أن من تولى عضوية البرلمان أربع مرات متتالية يبلغ ٢٤ عضواً ومن تولاه ثلاث مرات ٨٤ عضواً ومن تولاه مرتين فقد بلغ ٢٢٣ عضواً وبلغت نسبة المجموعات الأربع السابقة لإجمالي مقاعد الفترة ٤٤,٧٪

---

[15] وفى شهر يونية ٢٠٠٩ حدد المجلس الاعلى للسياسات بالحزب الوطنى ٥٦ مقعد لتمثيل المراة فى البرلمان من خلال مناقشة قانون الانتخابات وتقرر عرض هذه التعديلات على مجلس الشعب لاقرارها وان تجرى الانتخابات القادمة على اساسها وستكون المقاعد المخصصة للمراة ستكون اضافة الى عدد المقاعد الحالية وعددها ٤٤٤ مقعد لتكون ٥٠٠ مقعد وان هذه التعديلات المقترحة ستكون لفترة محددة من المقترح ان تكون مرتين من زمن انعقاد المجلس

واوضحت الامين العام للمجلس القومى للمراة ان زيادة عدد المقاعد يعنى وجود ٢٨ دائرة خاصة للمراءة وهذه الزيادة تعتبر تميزا ايجابيا لضمان تمثيل المراءة بحد ادنى وفقا للمادة ٦٣ من الدستور ، وسيكون التمثيل الجديد بالنظام الفردى الذى اقترح وجود سيدتين احداهما فلات والاخرى عمال ممثلين لكل محافظة على الاقل مع اعمال التوازن الجغرافى – وتمت الموافقة على التعديلات فى كل من مجلس الشورى ومجلس الشعب

وتشير الدراسات الميدانية أن الخدمات التي يؤيدها العضو لدائرته الانتخابية تمثل أهم العوامل التي تحدد فوز المرشح في الانتخابات لذلك يلجئ المرشح الذي يحتل مركزاً مؤثراً في الحكومة إلى زيادة كمية الخدمات التي تؤدى إلى الدائرة لضمان استمرار عضويته بالدائرة.

العامل الثاني في فوز المرشح هو العصبية العائلية أو القبلية وتؤثر العوامل السابقة على ثبات النخب السياسية في المجلس.

ج- مقدرة السلطة التنفيذية في العالم الثالث على دعم نوع معين من المرشحين

السبب الثاني: في انخفاض مستوى المشاركة السياسية بطبيعة الأحزاب السياسية القائمة وظروف نشأتها وحرية حركتها. بالأغلبية التي تتسم بانخفاض المشاركة السياسية لا ترى في أحزاب المعارضة أنها تعبر عنها.

كذلك يرتبط انخفاض مستوى المشاركة بالقيود المفروضة على أدوات الاتصال الجماهيري بالمواطن وخاصة أشكال الاتصال المباشر من خلال المؤتمرات والاجتماعات وهى مازالت مقيدة طبقاً لآليات قانونية وأمنية (من خلال القرارات المنظمة للدعاية الانتخابية حيث تتضمن هذه القرارات قيود فكرية وسياسية وإجرائية على عملية الدعاية الانتخابية).

السبب الثالث: في انخفاض مستوى المشاركة السياسية في مصر هو ضعف منظمات النقابات العمالية والمهنية والتنظيمات التطوعية

المشاركة السياسية والديمقراطية:

الثقافة السياسية لدولة ما هي ثقافة هذه الدولة المرتبطة بظاهرة السلطة بما ينظمه من نخبة وجماهير، أن الشعور بأن مجتمع ما أكثر مشاركة سياسية من

مجتمع آخر لا يعني أن جميع أفراد المجتمع الأول أكثر مشاركة سياسية فالمقارنة تنصب فقط على المجتمع بصفة عامة ونسبة المشاركة فيه.

المشاركة السياسية كمثل أعلى أو قيمة عليا ليس مجال مناقشة هذا الكتاب إنما مجال المناقشة هنا التركيز على الحركة أو التطور السياسي الذي يؤدي إلى المشاركة السياسية.

ولقد أصبحت الديمقراطية حقيقة إنسانية عالمية باعتبارها أحد المكتسبات التي استطاع الفكر الإنساني والكفاح الإنساني أن يصل إليها ويضحي من أجل حمايتها في جميع مراحل وجوده.

أن النضال الإنساني المتواصل لاكتساب الديمقراطية خلال مراحل تواجد الإنسان وحتى الآن يؤكد ويدعم ضرورة المحافظة عليها، أن كل حركة أو ثورة ليست إلا خطوة في ذلك التراث من صراع الإنسان ضد الآخرين الأقوياء لتأكد كرامة الإنسان.

ويرى جون سيتوارت بل ضرورة احترام كرامة الإنسان وأن الحرية لا تتحقق إلا في مجتمع حر، فالحرية شرط ضروري للمسئولية الإنسانية، وأن قهر رأي بالقوة لا يضر فقط بصاحب الرأي، إنما يضر بالمجتمع ككل وهو يهدر كل المكتسبات التي يمكن أن تحققها حرية الرأي وأن المجتمع الذي يسوده الآراء والمشاورات الحرة هو مجتمع قادر على إفراز مواطنين قادرين على حماية حقوقهم والتمتع بحرياتهم.

لذلك دعى هيجل ولينين بأن التوجه يجب أن يتركز في مكان واحد هو الدولة أو الحزب.

اثار العولمة على الديمقراطية

ترى الليبرالية الجديدة **ويمثلها** ملتون فريدمان Miolton Friedman والحاصل على جائزة نوبل **ان** ما يفرزه السوق صالح اما تدخل الدولة غير صالح ،ولقد اتخذت الغالبية العظمى من الحكومات الغربية من هذه الليبرالية النظرية ومن هذه الافكار مرشدا تهتدى به فى سياساتها

واعطى أنهيار دكتاتورية الحزب الواحد فى اوروبا الشرقية قوة اضافية لافكار العولمة والليبرالية الجديدة ومنحها قوة دافعة لتصبح ذات ابعاد عالمية ، ومنذ نهاية خطر الدكتاتورية البروليتارية فان السعى دائم ومستمر بلا هوادة وبكل جدية واصرار على بناء دكتاتورية السوق العالمية ،

ويرى منتقدى العولمة ان الرأسمالية الجديدة التى اقنعت الناس ان انتصارها على المستوى العالمى قد صار امرا حتميا انما هى فى طريقها لهدم الاساس الذى يضمن وجودها وهو الاستقرار الديمقراطى وتماسك الدولة

لقد افرزت العولمة عوامل تهدد الاستقرارالديمقراطى وتماسك الدولة فالتغير واعادة توزيع السلطة والقوة والثروة يقضى على الفئات الاجتماعية القديمة واصبحت دولة الرفاهية تستهلك رأسمالها الاجتماعى الذى يضمن لها المحافظة على الاستقرار الديمقراطى والتماسك السياسى

لقد لاحظ ملايين ان ما تدعيه العولمة هو مثار للسخرية فلا يمكن تخيل أنه بأمكان العولمة ان تسرح سنويا ملايين العاملين من اعمالهم وتحجب عنهم وسائل التكافل الاجتماعى باعتبارهم فائضين عن الحاجة دون ان تدفع العولمة ثمن هذه السياسة فى يوم من الايام ، ان هذا المنطق لا ينظر للامور الا من منظار الاعتارات الاقتصادية للمشروع والمتمثلة فى تدنية التكاليف الى الحد الاقصى ، ان

هذا المنطق لا ينظر الى العاملين باعتبارهم كائنات انسانية وقوى سياسية لها حق التصويت فى الانتخابات ، حيث لا يوجد فى المجتمعات القائمة على اسس ديقراطية حقيقية مواطنون فائضون عن الحاجة

الخاسرون من العولمة لهم حق التصويت فى الانتخابات وهم سيستغلون هذا الحق لا محالة فالتدهور الاجتماعى سيتبعه نتائج سياسية فالاشتراكيون الديمقراطيون والمسيحيون الاجتماعيون لن يحتفلوا بانتصارات العولمة فى المستقبل والناخبون لم يعودوا يأخذون الدعاوى التقليدية التى يتذرع بعا دعاة العولمة بصدق او بجدية

ان المواطن اصبح يسمع من اجهزة الاعلام من أفواه أولئك الذين ينبغى عليهم ان يدافعوا عن مصلحتة ان سبب محنتة لا يقع على عاتقهم انما يقع على عاتق المنافسة الاجنبية وارتفاع الاسعار العالمى ، ان اصوات الناخبين سوف تصل الى ذوى النزعة القومية والى اليمين المتطرف والى الانعزاليون الذين يتسمون بكراهية الغرباء وبالسخط على الحكومات المركزية وباغلاق الحدود للقادمين من البلاد الفقيرة

المواطنة والديمقراطية:

تتطلب المواطنة إعادة بناء القيم الديمقراطية التي تركز على حقوق الأفراد باعتبارهم مواطنين وليسو رعايا فالدولة السلطوية غالباً ما تهدر حقوق المواطنة حتى لو كانت الدساتير المطبقة تنص عليها وتعامل الأفراد باعتبارهم رعايا من حقها أن تحدد أوضاعهم كما تشاء.

القيم الديمقراطية تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية وتنمو في ظل حرية التفكير وحرية التعبير، والقيم الديمقراطية تدعم المشاركة السياسة سواء بالانضمام إلى الأحزاب المختلفة أو بالمشاركة في الانتخابات الدورية.

ديكتاتورية طاغية صديقة أفضل من ديمقراطية غير صديقة:

سلبيات الديمقراطية في الدول غير الغربية:

تواجه أمريكا والدول الغربية مشكلة التباس الديمقراطية حيث تضعف الإرادة الغربية في تبينها للشعوب غير الغربية، أن الخيار الذي يواجه الدول الغربية هو الاختيار بين طاغية صديق أم ديمقراطية غير صديقة.

وتعلم الدول الغربية أن افتراض أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً سوف تكون موالية للغرب ومتعاونة معه لا يمكن أن نعتبره صحيحاً في المجتمعات غير الغربية، فلا يوجد ما يمنع أن تأتي الانتخابات إلى الحكم بالأصوليين المعادين للغرب أو حتى القوميين المعادين للغرب.

أن إيران يوجد بها أنظمة ديمقراطية في ولكنها غير مرغوبة من الغرب، وأتت الانتخابات بحماس من غزة المعادية للغرب. كما أن الغرب شعر بالارتياح عندما تدخل الجيش في الجزائر وألغى انتخابات ١٩٩٢ والتي كانت فوز الجبهة الإسلامية الأصولية فيها مؤكداً بكل المؤشرات، كذلك اطمأنت الدول الأوروبية بطرد الأحزاب الإسلامية الأصولية من حرب الرفاهية من تركيا وحزب BJP القومي في الهند بعد انتصارهما في الانتخابات وتتوقع الدول الأوروبية أن انتخابات تنافسية في دول عربية كثيرة بما في ذلك مصر والسعودية سوف تأتي بحكومات أقل رغبة في التعاطف مع المصالح الغربية عن حكومات أقل ديمقراطية سابقة عليها.

وعلى المستوى العالمي يرى قادة الغرب أن الانتخابات الديمقراطية في الدول غير الغربية، غالباً ما تأتي بحكومات غير صديقة كذلك فأنهم يحاولون التأثير على تلك الانتخابات لتسير في المسار الذي يريدونه، كما يفقدون حماسهم لتنمية الديمقراطية في تلك المجتمعات.